



تركيا والتنافس في منطقة القرن الأفريقي

٢٠٢٢-٢٠٠٢



أ.م.د. أفراح ناثر جاسم

كلية التربية الأساسية/ جامعة الموصل

dr.afrah_jassim@uomosul.edu.iq

النشر: ٢٠٢٤/٧/١

القبول: ٢٠٢٤/٤/٢٦

الاستلام: ٢٠٢٤/٣/٢٤

مستخلص البحث

تتمحور فكرة البحث حول دراسة الدور التركي في منطقة القرن الأفريقي في ظل التنافس الدولي والاقليمي الذي تشهده هذه المنطقة ذات الموقع الحيوي، والدوافع التركية وراء التوجه نحو شرق افريقي خاصة بعد عام ٢٠٠٢ وتولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، كما ركز البحث على ابعاد سياسة تركيا في منطقة القرن الأفريقي وأبرز ادواتها للتنافس مع القوى المتواجدة على الساحة الافريقية. ويهدف البحث الى معرفة دوافع تركيا وسياساتها تجاه التنافس الدولي في القرن الأفريقي وانعكاسات هذا التنافس على الدور التركي اقليميا ودوليا وتأتي أهمية البحث من أهمية منطقة القرن الأفريقي والدور الذي تلعبه تركيا فيها خاصة وان هذه المنطقة تعد نقطة ومحطة اساسية في طرق التجارة العالمية العابرة للبحار. تضمن البحث اربعة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الاول الموقع الجغرافي والأهمية الجيوستراتيجية للقرن الأفريقي، في حين تناول المبحث الثاني ابرز الدول الفاعلة في القرن الأفريقي، اما المبحث الثالث فقد تضمن دوافع التوجه التركي للقرن الأفريقي، فيما خصص المبحث الرابع لأبعاد التواجد التركي في منطقة القرن الأفريقي ومن أهم الاستنتاجات التي خرج بيها البحث ان تركيا اصبحت متواجدة بقوة في هذه المنطقة بفعل ادواتها المتنوعة، وضرورة العمل على ايجاد تحالف عربي يأخذ على عاتقه مواجهة هذا التواجد القريب من مناطقه الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: تركيا؛ القرن الأفريقي؛ التنافس الدولي.

Turkey and the Competition in the Horn of Africa 2002-2022

Assist. Prof. Dr. Afrah N. Jassim 

College of Basic Education / University of Mosul

dr.afrah_jassim@uomosul.edu.iq

Received: 24/3/2024

Accepted: 26/4/2024

Published: 1/7/2024

Abstract

The research studies the Turkish role in the Horn of Africa in light of the international and regional competition witnessed in this vital region, and the Turkish motives behind the orientation towards East Africa, especially after 2002 and the assumption of the Justice and Development Party to power in Turkey. The research focused on the dimensions of Turkey's policy in the Horn of Africa and its most prominent tools to compete with the powers present on the African scene. The research aims to identify Turkey's motives and policy towards international competition in the Horn of Africa and the implications of this competition on the Turkish role regionally and internationally. The significance of the research comes from the importance of the Horn of Africa and the role that Turkey plays in it, especially since this region is a key point and station in the global transnational trade routes. The first section dealt with the geographical location and geostrategic importance of the Horn of Africa. The second section involved the most prominent countries active in the Horn of Africa, while the third section included the motives of the Turkish approach to the Horn of Africa. The fourth section was devoted to the dimensions of the Turkish presence in the Horn of Africa. The most significant conclusions drawn by the research are that Turkey has become a strong presence in this region through its various tools, and the need to create an Arab coalition that takes upon itself to face this presence near its strategic areas.

Keywords: Turkey; Horn of Africa; international competition.

مقدمة

تحرص تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ على ان يكون لها موطئ قدم وحضور في العديد من المناطق ذات البعد الاستراتيجي سواء اقليميا او دوليا بشكل يتناسب مع التحول الذي تشهده السياسة الخارجية التركية منذ أكثر من عقدين، وقارة افريقيا عموما تقع ضمن توجهات هذه السياسة لذا ابدت تركيا منذ عام ٢٠٠٥ اهتماما ملفت بأفريقيا.

وتحتل منطقة القرن الافريقي ذات الموقع الاستراتيجي المطل على جنوب البحر الاحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب اهم الممرات البحرية التي تمر من خلالها طرق التجارة العالمية اهمية كبيرة لدى تركيا، يقابل هذه الأهمية هشاشة النظام السياسي وتدهور الوضع الأمني في دول هذه المنطقة الأمر الذي ادى الى اشتداد المنافسة الدولية لكسب النفوذ فيها، فمن يتحكم بخليج عدن ومضيق باب المندب يتحكم بالتجارة العالمية القادمة من شرق وجنوب اسيا بتجاه الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا، كما دفعت عدت عوامل تركيا للتوجه نحو منطقة القرن الافريقي منها دخول قوى عالمية واقليمية على خط المنافسة في هذه المنطقة، وحاجتها لموارد الطاقة غير المستغلة في منطقة القرن الافريقي وسعيها لفتح اسواق جديدة لصناعاتها سواء المدنية او العسكرية، فضلا عن التوترات في مناطق اخرى تعدها تركيا مناطق نفوذ لها كما في شرق المتوسط وبحثها عن اوراق ضغط ضد خصومها ومنافسيها.

ومن اجل فرض أكبر قدر من النفوذ وظفت تركيا كل ادواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والانسانية في دول القرن الافريقي مستخدمة قوتها الناعمة والصلبة في ان واحد لخدمة سياستها الخارجية. وتجدر الاشارة الى اختلاف الآراء في وضع حدود جغرافية وسياسية لمنطقة القرن الافريقي، لذا فقد ركزت البحث على ما اخذ به الأكاديميون والمنظمات الدولية والتي تحدها بأربعة دول هي (اثيوبيا وجيبوتي

والصومال وإريتريا) مع استبعاد إريتريا التي تخلو تقريبا من أي نشاط تركيا ويخيم الفتور على العلاقة بين البلدين.

هدف البحث: تهدف البحث الى معرفة اهمية منطقة القرن الافريقي ودوافع تركيا وسياستها تجاه التنافس الدولي في القرن الافريقي وانعكاسات هذا التنافس على الدور التركي اقليميا ودوليا.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من تنامي الدور التركي في منطقة القرن الافريقي مدفوع عدة عوامل تشكل الرؤية الاستراتيجية التركية، وبفعل عدة ادوات وابعاد تجعل من الوجود التركي في شرق افريقيا مقبولا ومرحب به في هذه الدول وطبيعة التهديد الذي يشكله هذا التواجد في هذه المنطقة القريبة من دول الخليج العربي ومصر، في الوقت الذي تشهد علاقات تركيا مع الاخيرة توتر.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على وجود تنافس تركيا للحصول على مناطق نفوذ في القرن الافريقي في مواجهة قوى دولية مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين او قوى اقليمية متمثلة بدول الخليج وإيران و " اسرائيل"، ما دفع تركيا لتكريس جهودها في كافة المجالات لتكون دولة مرحب بها في هذه المنطقة رسميا وشعبيا، بهدف تحقيق مصالحها في المنطقة.

منهجية البحث: اعتمدت البحث على المنهج التاريخي الوصفي كما اعتمدت ايضا على المنهج التحليلي.

هيكلية البحث: لأجل الاحاطة بموضوع البحث فقد تم تقسيمها الى اربعة مباحث وخاتمة، تضمن المبحث الاول الموقع الجغرافي والأهمية الجيوستراتيجية للقرن الافريقي، بينما تناول المبحث الثاني أهم الدول الفاعلة في القرن الافريقي، فيما تطرق المبحث الثالث الى الدوافع التركية للتوجه نحو القرن الافريقي، اما المبحث الرابع فقد افرد لتناول ابعاد الوجود التركي في منطقة القرن الافريقي، وخلصت الخاتمة الى جملة من الاستنتاجات.

المبحث الأول

الموقع الجغرافي والأهمية الجيوستراتيجية للقرن الأفريقي

يقصد بالأهمية الجيو استراتيجية، مجموعة المعطيات أو الخصائص التي تميز دولة أو منطقة جغرافية أو إقليم سياسي بالمقارنة مع الاقاليم الاخرى، والحاجة الدولية لهذه الميزة أو الخاصية ذات الالهمية القصوى التي تجعلها تتخطى البعد المحلي إلى الالهمية العالمية، وبشكل يؤثر على التوازن الدولي، وبالرغم من اختلاف العلماء حول مفهوم القرن الأفريقي وحدوده الجغرافية، ودوله السياسية إلا أن هذه الاختلافات انتهت إلى نتيجة لا خلاف حولها وهي أهمية القرن الأفريقي، إذ أن الاخير له أهمية استراتيجية تتخطى الإطار المحلي والإقليمي إلى البعد العالمي، تتبع هذه الأهمية من الخصائص الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، و الحضارية، فضلاً عن موقعه الاستراتيجي من البحر الاحمر واقرانه المباشر مع الخليج العربي (جياذ وعباس، ٢٠٢٠، ٢٢٧).

مصطلح القرن الأفريقي هو مصطلح جغرافي اختلفت الآراء حول تحديده ووضع تعريف له، فوفق علماء الجغرافية والأنثروبولوجيا فهي الاراضي التي يسكنها العنصر الصومالي وان تعددت مواطنهم، وفقا لهذا التعريف فان منطقة القرن الأفريقي يشمل الصومال وجيبوتي واثيوبيا وكينيا (عثمان، ١٩٩٢، ٣٦٦). يقصد به الجزء الشرقي من القارة الأفريقية الذي يبرز على شكل قرن إلى الجنوب من خليج عدن، ويطل على جنوبي البحر الأحمر شرقاً، وخليج عدن شمالاً، والمحيط الهندي جنوباً، ويتحكم بمضيق باب المندب، فجغرافيا يشمل القرن الأفريقي اربعة دول هي (الصومال، جيبوتي، ارتيريا، اثيوبيا)، اما الموسوعة العربية (Encyclopedias Arab) فقد عرفتة بأنه الجزء الشرقي من القارة الأفريقية الذي يبرز قرن الى الجنوب من خليج عدن، في حين يحدده علماء السياسة بأنه الرقعة الجغرافية التي تشمل ثلاث وحدات سياسية استراتيجية (جيبوتي والصومال واثيوبيا) وهذا التعريف يعتمد على احداث التاريخ والصراعات الاثنية

والقومية والثقافية، وهناك تعريف آخر أوردته المنظمات الدولية الاقليمية والعالمية ويشمل (اثيوبيا والصومال وجيبوتي واريتريا - والبعض يضيف لهم السودان وكينيا لاعتبارات استراتيجية فضلا عن تداخل الاقليات والحدود-) كدول تقع على الساحل الشرقي لأفريقيا وتطل على المحيط الهندي وخليج عدن امتدادا الى سواحل البحر الاحمر وتتحكم بمضيق باب المندب، بينما روجت الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون لتوسيع مفهوم القرن الافريقي تحت مسمى " القرن الافريقي الكبير او العظيم" ليشمل عشرة دول تمتد من اريتريا شمالا حتى تنزانيا جنوبا(اثيوبيا، أريتريا جيبوتي، الصومال، وكينيا، السودان، أوغندا، تنزانيا، روندا وبورندي) (جاويش، ٢٠٢١، ٦).

ويعرف الكتاب الغربيين القرن الافريقي بأنه المنطقة التي تشمل اثيوبيا والصومال واريتريا وجيبوتي والسودان وكينيا، ويرجع سبب اضافة الدولتين الاخيرتين لارتباطها اعمال الاغاثة، بينما يستثني الكتاب العرب سواء المؤرخين او السياسيين السودان وكينيا ويكتفون بما ذهبت اليه اغلب المصادر بتحديدته بأربعة دول هي الصومال واريتريا وجيبوتي واثيوبيا (عادل، ٢٠١٠، ٤٧).

وبناء على ما تقدم فان منطقة القرن الافريقي تتسع وتتكمش وفق للاعتبارات السياسية والاستراتيجية التي تملها مصالح الدول الكبرى والاقليمية التي تتنافس على منطقة القرن الافريقي كونها منطقة تتمتع بمميزات مهمة يمكن ادراجها بما يلي:

١-استراتيجيا: يكتسب القرن الافريقي أهمية حيوية يفرضها موقعه الجغرافي عند الساحل الشمالي الشرقي للقارة الافريقية والمطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمتحكم بمضيق باب المندب والمدخل الجنوبي للبحر الاحمر، وبالتالي فان منطقة القرن الافريقي تتحكم بطرق النقل والتجارة العالمية العابرة لهذه الممرات المائية، وبصورة خاصة تجارة النفط وموارد الطاقة المتجهة من دول الخليج العربي والشرق الاوسط الى اوربا والولايات المتحدة الامريكية، اذ يعبر من خلال مضيق باب المندب سنويا قرابة

(١٢) مليون حاوية بضائع، (٤،٧) مليون برميل نفط يوميا و(٢٦٪) من اجمالي تجارة النفط عالميا بقيمة تصل الى (٣١٥) مليار دولار، فضلا عن (٣٣) الف رحلة بحرية سنويا عبر سواحل القرن الافريقي، و(١٤٪) من التجارة عبر البحار بقيمة (٨،١) تريليون دولار، من جهة اخر فان القرن الافريقي يمثل مدخلا شرقيا للقارة الافريقية ونقطة اتصال الاخيرة بقارة اسيا (فريد، ٢٠١٨، ١٢٠)، (ابتدون، ٢٠٢١، ٣).

٢-اقتصاديا : تتمثل الاهمية الاقتصادية لمنطقة القرن الافريقي بما تحويه من موارد اقتصادية طبيعية من نفط وغاز غير مستغلة وثروات معدنية من ذهب وحديد وفوسفات ونيكل وماس ويورانيوم، الامر الذي زاد من التنافس الدولي على هذه المنطقة، فضلا عن تمتعها بإمكانيات زراعية مهمة، اذ تبلغ الأراضي الزراعية غير المستغلة (٤٤٪) من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة، بينما تشكل الاراضي غير الصالحة للزراعة (٤٪) فقط من مساحتها، كما تغطي الغابات (٢٧٪) من مساحتها، فضلا عن الثروة الحيوانية الكبير التي تحتويها (جياذ وعباس، ٢٠٢٠، ٢٣٢). من جهة اخرى فان ضعف النظام السياسي في دول منطقة القرن الافريقي وتراجع مستوى التطور الاقتصادي جعلها ارض خصبة للاستثمارات.

٣-عسكريا: تعد منطقة القرن الافريقي ممرا للتحركات العسكرية للدول الكبرى وحركة جيوشها القادمة من الغرب نحو الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي لمواجهة الحركات الارهابية وحماية مصالحها وحلفائها (شهود، ٢٠١٨، ١٨)، لذا تتنافس العديد من الدول للحصول على مواقع وقواعد عسكرية في هذه المنطقة.

المبحث الثاني

أهم الدول الفاعلة في منطقة القرن الأفريقي

تعد منطقة القرن الأفريقي من المناطق الأكثر توترا على مستوى العالم نتيجة وقوعها عند نقطة التقاء طرق التجارة العالمية وتغذي المنافسة والتدخلات الخارجية هذا التوتر، إذ تشهد هذه المنطقة حالة من التنافس الاقتصادي والامني إقليمي ودوليا، فقد سعت العديد من الدول في ظل تطورات الأوضاع على الساحة الدولية الى تركيز وجودها في هذه المنطقة سواء اقتصاديا عبر الاستثمارات أو عسكريا عبر انشاء القواعد العسكرية، وتركيا احدى الدول الساعية للحصول على نفوذ وموطئ قدم في هذه المنطقة الاستراتيجية ولفهم الدوافع التركية وادوات السياسة التركية لابد من التعرف على ابرز الدول الفاعلة والمتنافسة ذات الوجود الفعلي والمؤثر في منطقة القرن الأفريقي وهي :

١- **الولايات المتحدة الامريكية:** يعود الاهتمام الامريكي بالتواجد في منطقة القرن الأفريقي الى حرب اكتوبر ١٩٧٣ بعد قطع امدادات البترول الى "اسرائيل" عبر مضيق باب المندب، فادركت الولايات المتحدة الامريكية ضرورة ان يكون لها موطئ قدم على ساحلي البحر الاحمر او على احد ساحليه على اقل تقدير وفي الدول المطلة عليه وتتضح هذه الاستراتيجية في حديث الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون فيما يخص منطقة القرن الأفريقي عندما قال : " يجب ان نتعامل مع المصالح الثانوية أحيانا وكأنها مصالح حيوية، ولذا فدول القرن الأفريقي إذا لم ترق لمرتبة المصالح الحيوية للولايات المتحدة، فهي بدون شك في المرتبة الثانية أي المصالح الثانوية"، وقد عزز هذه الرؤية انتشار الارهاب في دول افريقيا عموما والقرن الأفريقي بصورة خاصة منذ نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي واستهداف سفارتي الولايات المتحدة كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ فظهر مصطلح "القرن الأفريقي الكبير" ليضاف الى القرن الأفريقي بمعناه الجغرافي (اثيوبيا، اريتريا، جيبوتي والصومال) السودان وكينيا وتنزانيا و أوغندا و روندا وبورندي (شهود، ٢٠١٨، ٩٣-٩٤)*.

* أطلقت سوزان رايس سكرتيرة مساعد مجلس الأمن القومي الامريكي للشؤون الافريقية خلال الولاية الثانية للرئيس الامريكي بيل كلينتون مع بداية عام ١٩٩٨ مصطلح القرن الأفريقي الكبير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

مثلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقطة مهمة في تغيير وتشكل العلاقات الدولية وحدثت نقلة مهمة في البنية والتفكير الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية والتي تمحورت حول مفهومين أساسيين، الأول: هو أن التهديد الأساسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية هو الحركات الراديكالية الإسلامية، والثاني: أهمية الضربات الاستباقية الأمريكية لأي خطر يهدد أمنها دون انتظار حدوثه، وضمن هذين المفهومين كرست الولايات المتحدة الأمريكية وجودها في منطقة القرن الأفريقي في عدة جوانب، فسياسيا تملك الولايات المتحدة علاقات ثنائية جيدة مع دول المنطقة بصورة عامة وبدرجات متفاوتة حسب كل دولة ومناخها السياسي وحجم التهديد الذي تشكله على المصالح الأمريكية تبعا للمشكلات التي تعانيها من فقر وضعف النظام السياسي على نحو يجعل من هذه الدولة أو تلك ارض خصبة للتنظيمات الارهابية، اما اقتصاديا فقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من تردي الاوضاع الاقتصادية لدول القرن الأفريقي بهدف حماية خطوط نقل النفط من جهة وحماية مصادر انتاجه في افريقيا وضمان تدفقه الى الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يقلل من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، ورصد أي تحرك يمكن ان يضر بأمن الطاقة الأمريكي (Czerep, 2018, 1) ، (عياد، ٢٠٢١، ١٠-١١). فضلا عن ان منطقة القرن الأفريقي تمثل سوقا للسلع والمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدرا لموارد الطاقة، اذ تمثل الصادرات الأمريكية الى دول القرن الأفريقي (١٤٪) من اجمالي صادراتها الى دول افريقيا جنوب الصحراء (فريد، ٢٠١٨، ١٢١).

أما عسكريا، فيمثل الوجود العسكري الحضور الابرز للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي، فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ انشأت الولايات المتحدة قاعدة (كامب ليمونيه Camp Lemonier) العسكرية في جيبوتي، وفي أيار ٢٠٠٣ تم تحويل القاعدة الى مقر للقيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا (افريكوم AFRICOM) ومقر " لقوات المهام القتالية المشتركة في القرن الإفريقي CJTF-HOA " تحت ذريعة محاربة الارهاب والقرصنة، وتعد هذه القاعدة هي أكبر قاعدة أمريكية في افريقيا، وتتسع لأكثر من (٤٠٠٠) جندي من قوات النخبة الأمريكية، وفي عام ٢٠٠٥ تم تجديد عقد ايجار هذه القاعدة لمدة ٢٠ عام مقابل ٦٣ مليون دولار فضلا عن افر يقوم استثمارات

أمريكية لإنشاء القاعدة قدرت بمليار دولار بحجة تدريب جيوش دول المنطقة على مكافحة الارهاب، بينما يعتبرها البنتاغون منصة للحفاظ على المصالح والأمن القومي الأمريكي. وتجد الإشارة الى ان جيبوتي تتبع سياسة تأجير القواعد العسكرية اعتمادا على موقعها الجغرافي عند مضيق باب المندب وتعتمد على عوائد هذه القواعد كأحد مصادر دخلها وكوسيلة لحماية أمنها واستقرارها وطرق النقل العالمية المارة عبر موانئها (الحفيان ومصيلحي، ٢٠٢٠، ٨-٩). كما تمتلك الولايات المتحدة ايضا قاعدة عسكرية في اريتريا بعد ان ابرمت مع الرئيس الأريتيري اسياش افورقي اتفاقا لإنشاء قاعدة عسكرية ضخمة قرب العاصمة الارترية اسمرا على ان تكون مجهزة بأحدث التقنيات والمعدات ونظم المعلومات والسيطرة والاستطلاع لمراقبة أمن البحر الاحمر، كما تضمن الاتفاق المذكور تطوير مينائي عصب ومصوع الارتريين مقابل تقديم التسهيلات اللوجستية للأسطولين الخامس والسابع الأمريكيين (HABIYAREMYE & OĞUZLU, 2014, 75).

تجدد الإشارة الى ان الولايات المتحدة استغلت سوء الاوضاع الاقتصادية لدول القرن الأفريقي والخلافات بين دوله من ناحية اخرى للحصول على امتيازات واسعة، اذ تتسابق هذه الدول لتقديم فروض الولاء للولايات المتحدة الأمريكية التي بدورها استغلت من تردي الاوضاع الداخلية والإقليمية في هذه المنطقة لتوثيق علاقاتها بالنظم الحاكمة فيها، والحصول على موافقات لإقامة قواعد عسكرية وتكثيف وجود عسكري لها، بينما اصبحت سياسة تأجير القواعد العسكرية احدى مصادر الدخل القومي لبعض هذه الدول مثل جيبوتي (السعيد وعبد الكريم، ٢٠١٩، ١٣٧).

٢-فرنسا: يعد الوجود الفرنسي هو الأقدم في القرن الافريقي، إذ كانت جيبوتي مستعمرة فرنسية للفترة (١٨٥٠-١٩٧٧) وحتى بعد استقلالها احتفظت فرنسا بوجودها العسكري في جيبوتي بموجب اتفاقية تنص على احتفاظ فرنسا بقاعدة (FFDJ) العسكرية وتم تجديد هذه الاتفاقية عام ٢٠١١ بموجب "معاهدة التعاون الدفاعي" بين الدولتين، ويقدر عدد القوات الفرنسية فيها بحوالي (٢٠٠٠) جندي، أما مهام هذه القاعدة فهي تأمين التجارة الدولية عبر مضيق باب المندب وتوفير الحماية، وقد اتخذت قوات الاتحاد

الأوروبي (اتلانتا) هذه القاعدة مقرا لها لمواجهة القرصنة البحرية في القرن الافريقي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، كما تمتلك فرنسا وجودا اقتصاديا في المنطقة وخاصة في اثيوبيا اذ بلغت قيمة صادراتها الى الاخيرة في عام ٢٠١٧ (٧٩١) مليون يورو، فضلا عن توقيع اتفاقية عسكرية مع اثيوبيا لتطوير قواتها العسكرية (شهود، ٢٠١٨، ٩٤)، (ابتدون، ٢٠١٩). وتسعى فرنسا لإعادة مكانتها في منطقة القرن الافريقي في مواجهة تحديات التنافس الدولي على هذه المنطقة

٣-الصين: دخلت الصين على خط المنافسة في منطقة القرن الافريقي في اعقاب التغييرات التي شهدتها الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة كقطب واحد، فأصبحت الصين القوى الواعدة الباحثة عن مناطق نفوذ استراتيجية، الا ان مجريات الاحداث العالمية بعد عام ١٩٩٠ جعلت علاقة الصين بدول افريقيا عموما قائمة على مبدئ المصالح (عياد، ٢٠٢١، ١٧). أما اقتصاديا فتأتي الصين بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل على توسيع نشاطها الاقتصادي في منطقة القرن الافريقي كونها سوقا استهلاكية للسلع الصينية وارض خصبة للاستثمارات الصينية، ففي جيبوتي مولت الصين مشاريع عامة بقيمة (٦،١٦) مليون دولار، وفي الصومال مولت الصين (٧) مشاريع تنمية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، وفي اثيوبيا نفذت شركة " سينوهيدرو " الصينية مشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية بقيمة (٣٦٥) مليون دولار، وفي مجال الطاقة تسعى الصين لتأمين وارداتها من البترول من دول شرق افريقيا اذ ان (٢٥٪) من وارداتها النفطية تأتي من هذه المنطقة، كما تعمل الصين للحصول على استثمارات وعقود لاستخراج النفط في دول القرن الافريقي خاصة مع الاستكشافات النفطية الحديثة في هذه المنطقة، من ناحية اخرى فان منطقة القرن الافريقي تحتل مكانة مهمة في المبادرة الصينية الجديدة لإحياء طريق الحرير (مبادرة الحزام والطريق) حيث تشكل منطقة القرن الافريقي نقطة مهمة لاستكمال هذه المبادرة وتأمين خطوط النقل التجارية عبر اسيا الوسطى الى شرق افريقيا وصولا الى أوروبا (فريد، ٢٠١٨، ١٢١)، (الحفيان ومصيلحي، ٢٠٢٠، ١٠)، لذا تستثمر الصين مليارات الدولارات في تشييد الموانئ والسكك الحديدية في هذه الدول

وابرز مثال على ذلك سعي الصين للحصول على حصة من استثمار ميناء جيبوتي الواقع عند مدخل البحر الاحمر والميناء الوحيد في المنطقة الذي ينطبق عليه " القانون الدولي لأمن السفن والموانئ الامريكي" ويحتوى على المحطة الوحيدة القادرة على التعامل مع السفن الحاملة للحاويات، واستطاعت شركة " مخازن موانئ تجار الصين" في عام ٢٠١٣ شراء (٥،٢٣) من اسهم هذه المحطة، فضلا عن اسهام " بنك الصين للاستيراد والتصدير" في انشاء سكة حديد تربط ميناء جيبوتي بأثيوبيا بمسافة (٤٧٠) ميل وتكلفة بلغت (٤) مليار دولار (كلاع، ٢٠٢١، ٣٣٨-٣٤١).

عسكريا كانت منطقة القرن الافريقي المنطقة الاولى التي ترسل اليها الصين قوة عسكرية خارج اراضيها وذلك عام ٢٠١٦ بعد ان شرعت في بناء قاعدتها العسكرية في جيبوتي بناء على اتفاق بين البلدين يضمن الوجد العسكري للصين حتى عام ٢٠٢٦ البالغ (١٠٠٠٠) مقاتل بهدف التعاون العسكري والتدريب المشترك وحفظ السلام في شرق افريقيا وغرب اسيا وتأمين الممرات البحرية (شهود، ٢٠١٨، ٩٥).

٤- "اسرائيل": تأتي أهمية منطقة القرن الافريقي في استراتيجية الأمن الإسرائيلي من ارتباطها بالبحر الاحمر والخليج العربي اللذان يشكلان النطاق الجنوبي لأمنها، وبالتالي تعتبر اسرائيل هذه المنطقة جزء من مناطق الصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة بعد لعبت هذه المنطقة دور بارز في حرب ١٩٧٣، كما ان هذه المنطقة تشكل حزام تطويق جنوبي للدول العربية المطلة على البحر الاحمر والخليج العربي، من ناحية اخرى تحاول إسرائيل استغلال مسألة المياه واستخدامها كورقة ضغط ضد مصر والسودان من خلال علاقاتها الوثيقة مع دول حوض النيل (تساهم اسرائيل بشكل كبير في بناء سد النهضة في اثيوبيا)، فضلا عن ان اسرائيل تسعى من خلال وجودها في منطقة القرن الافريقي الى مواجهة النفوذ الايراني المتصاعد في المنطقة خاصة في اليمن (السعيد وعبد الكريم، ٢٠١٩، ١٤١). اما اقتصاديا فتمثل منطقة القرن الافريقي فرص استثمارية لإسرائيل، فضلا عن كونها مصدرا لموارد الطاقة الخام، وسوقا مفتوحة للصادرات الإسرائيلية، وعليه فقد وضعت اسرائيل خطة اقتصادية للتوغل في دول القرن الافريقي، مثال اثيوبيا التي تقدم لها اسرائيل مساعدات اقتصادية وقروض ميسرة ومساعدات فنية

وتكنولوجية في مجال استخراج واستغلال المواد الأولية، اذ تستثمر في اثيوبيا وحدها في (١٨٧) مشروع بقيمة (٤، ٥٨) مليون دولار، اما عسكريا فان اسرائيل تسعى لترسيخ وجودها البحري في منطقة القرن الافريقي لتأمين تجارتها الخارجية والضور كصاحبة النفوذ الاكبر في البحر الاحمر من خلال اقامة القواعد العسكرية، اذ كشفت صحيفة (عال همشمار) الإسرائيلية عن وجود كثيف لإسرائيل في القرن الافريقي وعن انشائها لستة قواعد استخباراتية وشبكة رادارات لمراقبة حركة السفن في خليج عدن والبحر الاحمر، ويمكن تحديد ثلاث مجالات للتغلغل الإسرائيلي عسكريا في منطقة القرن الافريقي:

-المساعدة في تقديم الاستشارات والتدريب من خلال ارسال الخبراء والمستشارين العسكريين.

-تسويق الصناعات العسكرية الإسرائيلية، اذ تمثل الدول الافريقية عموما سوقا مستقبلية واعدة للسلاح الإسرائيلي.

-اقامة القواعد العسكرية والاستخباراتية في المنطقة، مثال القواعد العسكرية الاسرائيلية في ارتيريا وأبرزها قاعدتين عند الحدود مع السودان كما تكثف وجودها العسكري في الجزر الإريترية لإحكام السيطرة على مضيق باب المندب (الصياد، ٢٠٢٠).

٥-إيران: تسعى ايران الى ان تكون حاضرة بقوة في مشهد الصراع الدولي في القرن الافريقي ادراكا منها لأهمية هذه المنطقة بالنسبة لجوارها العربي والدور المستقبلي الذي تؤديه هذه المنطقة في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات، كما ان هذه المنطقة تحظى بأهمية في التفكير الاستراتيجي لإيران وهي احدى مرتكزات المشروع الايراني للتأثير على السعودية ومصر عبر تواجدها في الضفة الغربية للبحر الاحمر واستخدام هذا التواجد كنقطة ضغط على هذه الدول، وتجدر الإشارة الى ان الاحداث التي شهدتها لبنان عام ٢٠٠٦ وردود الفعل الدولي والاقليمي على نتائجها كان لها الاثر الاكبر في تغيير الاستراتيجية الايرانية الخارجية وخرجها من دوائرها المعتادة المرتبطة بالخليج العربي والمحيط الهندي والعمل على رسم استراتيجية جديدة قائمة على التواجد في مناطق بحرية استراتيجية وشهد عام ٢٠٠٩ اول خطوات هذه الاستراتيجية بعد انعقاد

القمة الجيبوتية - الإيرانية التي تمخضت عن توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين، ونصت على " الغاء تأشيرات الدخول لموانئ البلدين، وبناء مراكز تدريب، فضلا عن منح قروض للبنك المركزي الجيبوتي (الطويل، ٢٠١٨، ٩٨).

فسياسيا تسعى إيران لترسيخ وجودها السياسي كجزء من محور العداء للغرب الذي تسعى لإنشائه مع دول العالم الثالث، ومحاولة موازنة النفوذ الغربي في شرق إفريقيا، كما ان البحر الاحمر مهم من الناحية الاستراتيجية لإيران، من جهة أخرى تسعى إيران للاستفادة من الموقع الجيوسياسي للقرن الأفريقي وخاصة في إريتريا كنقطة محورية في البحر الاحمر خاصة وأنها تقابل مناطق وجودها في اليمن وتوفر لها امكانية نقل الاسلحة الى اليمن كما انها تعد منطقة لتطويق دول الخليج.

اما اقتصاديا فتمثل منطقة القرن الأفريقي نافذة اقتصادية بعد العقوبات التي فرضت عليها على خلفية برنامجها النووي، عبر عدد من اتفاقيات الشراكة مع دول المنطقة وتتنضح هذه الاهمية من خلال طلب نائب وزير الخارجية الإيراني لشؤون إفريقيا "محمد رضا باقري" من القطاع الخاص الإيراني العمل على زيادة التعاون مع دول إفريقيا، كما ذكر وزير الخارجية الإيراني " ان إفريقيا في قمة اولويات السياسة الخارجية الإيرانية، كما أطلق الرئيس الإيراني حسن روحاني على إفريقيا عام ٢٠١٥ اغنى قارات العالم.. وان على إيران ان تزيد تعاونها معها". اما عسكريا فتركز إيران على وجود الحرس الثوري في إريتريا على الجهة المقابلة من اليمن عند مضيق باب المندب، وتعمل على انشاء مراكز ونقاط استخباراتية في دول المنطقة (السعيد والسعيد، ٢٠١٩، ١٤٤).

٦- **دول الخليج العربي:** لم يكن لدول الخليج حتى قيام ثورات الربيع العربي تأثير مباشر في دول القرن الأفريقي او بعبارة أخرى لم تكن منطقة القرن الأفريقي تحظى باهتمام صانع القرار السياسي في دول الخليج العربي على الرغم من اهمية هذه المنطقة استراتيجيا في كونها تمثل اهمية اقتصادية لنقل النفط الى دول أوروبا، الا ان هذه الاحداث التي صاحبت ثورات الربيع العربي والتي افرزت واقع جديد يتمثل في دخول قوى اقليمية وعالمية الى مناطق استراتيجية وعند حدودها الغربية، فاصبح لابد للدول

الخليجية اذا ما ارادت حماية امنها ان يكون لها موطئ قدم على الساحل الغربي للبحر الاحمر.

يتمحور الوجود الخليجي في القرن الافريقي بناحيتين او جانبين الاقتصادي والعسكري، فاقتصاديا تعمل دول الخليج " الامارات والسعودية " بإمكانياتها الاقتصادية الضخمة على بسط نفوذها في شرق افريقيا، وتعد الامارات المستثمر الاكبر في القرن الافريقي، اذ تمول مشاريع استراتيجية في جيبوتي، منها ميناء للحاويات ومرفئ للوقود بالإضافة الى استثمارات في مجال الصناعة والعقارات، اما في الصومال فان الامارات هي الشريك الاقتصادي الاول واكبر مستورد للثروة الحيوانية الصومالية، كما تستثمر ميناء بربرة في اقليم ارض الصومال لمدة ٣٠ عام وتسعى لتحويله الى مركز تجارة اقليمي، اما في اثيوبيا فتبلغ قيمة استثمارات الامارات (٣٦٣) مليون دولار في مجالات صناعة الادوية والالمنيوم والزراعة فضلا عن منح اثيوبيا مساعدات بقيمة (٣) مليارات دولار، في حين تأتي السعودية بالمرتبة الاولى في مجال الاستثمارات في اثيوبيا (الدبس، ٢٠٢٠)، (Czerep, 2018, 2).

اما عسكريا فتمتلك دول الخليج وجود عسكري كبير خاصة بعد احداث اليمن وتواجدها العسكري تحت غطاء الحرب على الحوثيين، اذ وقعت الامارات مع جيبوتي اتفاقية مشتركة للتعاون الامني والعسكري، وفي الصومال اقامت الامارات مركز للتدريب في مقاديشو لتدريب وحدة مكافحة الارهاب وجهاز الامن والمخابرات الصومالي، كما تملك قاعدة عسكرية وميناء بحري في اريتيريا فضلا عن قاعدة عسكرية في ميناء عصب الاريتيري، كما تملك السعودية قاعدة عسكرية في جيبوتي (عياد، ٢٠١٧).

المبحث الثالث

دوافع التوجه التركي نحو منطقة القرن الأفريقي

يأتي الاهتمام التركي بمنطقة القرن الأفريقي كجزء من سياسة أكبر للتوجه نحو قارة إفريقيا وفق منظور البعد الاستراتيجي وإيجاد دوائر سياسية جديدة في مناطق بعيدة عن محيطها الجغرافي وضرورة الانفتاح على مناطق استراتيجية جديدة تضمن وجود تركيا كدولة فاعلة ومركزية إقليمياً وعالمياً.

وعلى الرغم من أن الاهتمام الفعلي بإفريقيا عموماً ومنطقة القرن الأفريقي بصورة خاصة بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا إلا أن بداية الانفتاح على القارة السمراء كان في عام ١٩٩٨ عندما صاغت تركيا خطة عمل للتوجه نحو إفريقيا عرفت باسم " السياسة الإفريقية " بهدف تمتين الروابط الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية مع الدول الإفريقية، ومع وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة ورؤيته الجديدة لسياسة تركيا الخارجية دشنت تركيا عهداً جديداً في علاقاتها بإفريقيا، فأعلنت أن عام ٢٠٠٥ هو " عام إفريقيا "، وفي العام نفسه حضرت تركيا قمة الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، ثم بصفة حليف استراتيجي في القمة الإفريقية عام ٢٠٠٨، فضلاً عن قبول تركيا في العديد من المنظمات الإفريقية مثل " بنك التنمية الإفريقي "، وفي حزيران عام ٢٠٠٨ انضمت إلى منتدى شركاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق إفريقيا " إيجاد " ووطدت علاقاتها مع منظمات إفريقية مثل " تجمع شرق إفريقيا "، وشهد العام ٢٠٠٨ عقد أول قمة تركية - إفريقية. أما المرحلة الثالثة من الحضور التركي في إفريقيا فقد جاء عبر سياسة التوسع والامتداد منذ عام ٢٠١١ عبر بوابة القرن الإفريقي، إذ أسس رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان مرحلة جديدة في العلاقات مع دول القرن الإفريقي وكانت فاتحة هذه المرحلة زيارة الرئيس أردوغان إلى مقاديشو عاصمة الصومال كأول رئيس غير إفريقي يزور الصومال (البكش، ٢٠٢١).

سياسة الانفتاح هذه كانت بفعل عدة دوافع يمكن إيجازها بما يلي:

١-الدافع التاريخي: او ما يسمى بالعثمانية الجديدة والتي تبناها قادة حزب العدالة والتنمية، والهادفة الى اعادة الوجود التركي الى المناطق الخاضعة للحكم العثماني لكن بوسائل حديثة تمثلت في استخدام القوة الناعمة والبعد الانساني والاقتصادي، هذا الدافع هو جزء من نظرية الحزب الحاكم والتي تتمحور حول توسيع الوجود التركي في جميع انحاء العالم وخاصة في المناطق ذات التأثير العثماني، ومنطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر كانت احدى المناطق ذات التأثير في العهد العثماني (أنور، ٢٠٢٠، ١٩٠).

٢-البحث عن شركاء جدد: ادركت تركيا خطأ ان تكون سياستها الخارجية منصبة على اتجاه واحد خاصة بعد خيبة الامل في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، فضلا عن التوتر الذي شاب علاقاتها مع الولايات المتحدة حليفها الاستراتيجي، خاصة بعد احداث الربيع العربي والازمة السورية ودعم واشنطن للفصائل الكردية السورية، وازمة منظومة الصواريخ الروسية S400 التي زادت من التوتر في العلاقات التركية - الامريكية، فضلا عن العزلة التي فرضت على تركيا نتيجة مواقفها من ثورات الربيع العربي وعسكرة علاقاتها الخارجية، فكان لابد من الاتجاه نحو ايجاد بدائل وشركاء جدد (الدسوقي، ٢٠٢٢).

٣-رفع التبادلات التجارية: اذ تسعى الحكومة التركية الى ايجاد شركاء تجاريين في منطقة القرن الافريقي خاصة ان الاخيرة تعاني من تخلف بنيتها التحتية وهي ارض خصبة للاستثمارات التركية، كما ان دول القرن الافريقي تمثل سوقا كبيرا للبضائع التركية من جهة ومصدرا للموارد الاولية التي تفقر اليها تركيا، فضلا عن الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لهذه الدول والمسيطر على طرق التجارة العالمية لتأمين تجارتها مع دول المنطقة، اذ بلغ حجم المبادلات التجارية التركية مع افريقيا عموما قرابة (٢٠) مليار دولار حتى عام ٢٠١٧، وتسعى انقرة الى رفع هذه القيمة الى ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣ (سعيد، ٢٠١٨، ٢١٥-٢١٦).

٤- **تأمين امدادات الطاقة:** تعد الطاقة المحرك الاساسي للعلاقات الدولية وهي العصب الاقتصادي لأي دولة وهو ما تسعى تركيا للحصول عليه من مصادر مختلفة خاصة اذا ما علمنا ان النفط يشغل ٤٤٪ من استهلاك تركيا للطاقة او ما يعادل ٣٠ مليون طن سنويا، واذا ما علمنا ان تركيا تنتج (٢,٥) بليون برميل سنويا وهو ما يعادل (٧٪) من استهلاكها للنفط، لذا فان تركيا بحاجة لـ (٩٣٪) من استهلاكها للنفط عبر الاستيراد الخارجي، وهو امر يشغل حيز كبير من اهتمام تركيا التي تقتقر الى موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي لذا تسعى لتنويع مصادر وارداتها من هذه الموارد كي لا تقع تحت تأثير دولة واحدة ويمكن ان تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط ضدها، ودول القرن الافريقي مرشحة لتكون احد مصادر الطاقة خاصة بعد الاستكشافات النفطية في دول المنطقة (جياذ وعباس، ٢٠٢٠، ٢٤٦).

٥- **استراتيجية التواجد في البحار المهمة:** او ما تطلق عليها تركيا " استراتيجية الوطن الازرق " اذ تبنت تركيا سياسة قائمة على الاهتمام بالبحار المحيطة بها (البحر المتوسط، بحر قزوين، البحر الأحمر) ضمن استراتيجية اطلق عليها " الوطن الازرق " عام ٢٠٠٦ والتي كان عرابها الادميرال جيم جوردينيز رئيس قسم الاستراتيجية والتخطيط في البحرية التركية والتي تروج لمفهوم ان قوة تركيا تنبع من خارج حدودها وتتجاوز البر الى البحر وتهدف الى تمكين تركيا من السيطرة على البحار المهمة وبالتالي ترسيخ وجودها وحضورها الدولي، وقد كانت القواعد العسكرية احد اساليب استعادة السيطرة على سواحل البحار المحيطة ودفعت الى تطوير الصناعات العسكرية البحرية واطلاق العديد من المناورات البحرية.

٦- **مد النفوذ العسكري التركي الى شرق افريقيا:** اذ تسعى تركيا الى التواجد عسكريا في منطقة القرن الافريقي ذات الاهمية الاستراتيجية خاصة بعد التنافس الدولي لإنشاء القواعد وحرب الموانئ في هذه المنطقة، وهو ما تحقق كما سنرى في اقامة اول قاعدة عسكرية تركية في القرن الافريقي وتحديدا في الصومال عام ٢٠١٧ بهدف تأمين المصالح الاقتصادية لأنقرة ومد نفوذها العسكري الى داخل افريقيا عن طريق اقامة

مناورات عسكرية مشتركة مع دول المنطقة والاضطلاع بمهام تدريب قوات هذه الدول، فضلا عن ان هذه القواعد وسيلة لفتح اسواق جديدة للصناعات العسكرية التركية الصاعدة، وتمثل دول القرن الافريقي سوقا واحدة خاصة مع اشتداد التنافس الدولي فيها واستمرار اضطراب اوضاعها السياسية والخلافات البينية لدول المنطقة، خاصة بعد ان اثبتت هذه الاسلحة جدارتها في العديد من هذه المناطق (ليبيا، ازربيجان) (كيطان، ٢٠٢٠، ١١).

٧- موازنة النفوذ المتصاعد لبعض القوى الاقليمية والعالمية: اذ تسعى تركيا من خلال وجودها وبثقل كبير في اكثر من مجال في دول القرن الافريقي الى ايجاد موطئ قدم في سباق النفوذ في هذه المنطقة لاسيما الوجود الصيني المتصاعد، فضلا عن سعيها لموازنة النفوذ الايراني في الشرق الاوسط وشرق افريقيا بعد عام ٢٠١١، وايضا مواجهة النفوذ الخليجي في هذه المنطقة، اذ ان وجود انقرة في هذه المنطقة القريبة من سواحل الخليج العربي يمثل ورقة ضغط على دول الخليج خاصة بعد التوتر الذي شهدته العلاقات الخليجية- التركية على خلفية اختلافها حول العديد من القضايا لاسيما فيما يتعلق بالمواقف من الثورات العربية، وهذا الامر يتجسد في سباق القواعد العسكرية واستثمارات الموانئ بين الطرفين، كما ان الوجود التركي من المدخل الجنوبي للبحر الاحمر يمثل ورقة ضغط ضد مصر خاصة بعد انشاء منتدى غاز شرق المتوسط واستبعاد تركيا منه والخلافات التي تشهد منطقة شرق المتوسط.

٨- الدعم الافريقي لتركيا دوليا: اذ تسعى تركيا من خلال وجودها المكثف في المجالات الانسانية والاقتصادية وتسويق صورتها كنموذج للدولة الاسلامية للحصول على دعم الدول الافريقية لتركيا في عدد من القضايا المهمة مثل الدعم الافريقي لتركيا في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي (الدسوقي، ٢٠٢٢)، (سعيد، ٢٠١٨، ٢١٦).

المبحث الرابع

أبعاد التوجه التركي نحو منطقة القرن الأفريقي

وظفت تركيا من أجل تحقيق سياستها الخارجية الجديدة في إفريقيا عموماً ومنطقة القرن الأفريقي خاصة عدد من الأبعاد والوسائل التي تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الاستراتيجية في هذه المنطقة والتي تنوعت بين القوة الناعمة والقوة الصلبة عبر استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية.

١- **البعد السياسي والدبلوماسي:** وتنشط تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ عام ٢٠٠٢ في مجال الدبلوماسية واستخدام القوة الناعمة إذ يدرك منظرو الحزب أن القوة الناعمة هي الأدوات الأكثر قبولاً للتوغل في أي منطقة، وفي منطقة القرن الأفريقي تعمل تركيا على التوفيق بين سياسات الدولة وطموحات قطاعات الأفراد والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وهو ما دشنت به تركيا سياستها تجاه إفريقيا عندما أعلنت عام ٢٠٠٥ "عام إفريقيا"، وأعقبها في ذات العام زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى إثيوبيا، الأمر الذي كان من نتائجه أن تصبح تركيا دولة مراقبة في الاتحاد الأفريقي ثم شريك استراتيجي في الاتحاد الأفريقي (أنور، ٢٠٢٠، ١٩٠)، (Habiyaremye & Oğuzlu, 2014, 79). من جهة أخرى نشطت الدبلوماسية التركية في افتتاح ممثلات وبعثات دبلوماسية تركية في عموم القارة الأفريقية، إذ تم فتح سفارة تركيا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ٢٠٠٦، تلاها فتح سفارة في جيبوتي عام ٢٠١٢، أما في الصومال التي تشهد التواجد التركي الأبرز والناجح في القرن الأفريقي فقد أنشأت تركيا أكبر سفارة لها في القارة الأفريقية، بعد أن منحت الحكومة الصومالية أرض بمساحة ٧٠ فدان "إلى الحكومة التركية لغرض إقامة سفارة لها في مقديشو وتم افتتاحها في عام ٢٠١٦ بحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (عواد، ٢٠١٨، ٥٥-٨٣).

وعززت الزيارات الرسمية رفيعة المستوى للمسؤولين الأتراك من الجانب السياسي لتوجهات تركيا نحو دول القرن الأفريقي والتي كانت بدايتها زيارة رئيس الوزراء التركي

رجب طيب اردوغان الى اثيوبيا في عام ٢٠٠٥، ثم زيارته الى الصومال عام ٢٠١١، تلتها زيارة وزير الخارجية آنذاك " احمد داؤود اوغلو " الى اريتيريا عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٥-٢٠١٦ حظيت العاصمة الاثيوبية اديس ابابا بزيارتين متتاليتين لرئيس الجمهورية التركية، هذه الزيارات اسهمت بشكل كبير في تعزيز الحضور التركي السياسي في دول القرن الافريقي وكان من نتائجها ان حظيت تركيا بقبول رسمي وشعبي في هذه الدول خاصة بعد ان استطاعت تركيا استثمار هذا الحضور لتقدم نفسها كوسيط في العديد من النزاعات بين هذه الدول او بين الحكومات والحركات الانفصالية في هذه الدول، حرصا منها على ايجاد استقرار سياسي في تلك الدول، اذ بدون هذا الاستقرار لا تستطيع انقرة توظيف ادواتها الاقتصادية، مثال ذلك الوساطة التي قادتها تركيا بمفاوضات بين الصومال واقليم ارض الصومال (صومال لاند) منذ عام ٢٠١٣ لتقريب وجهات النظر وتوحيد الاراضي الصومالية، كما قادت انقرة ايضا وساطة بين الحكومة الاثيوبية وجبهة التيغراي، والوساطة التركية لحل النزاعات الحدودية بين اثيوبيا والسودان وبين اثيوبيا واريتيريا (ابتدون، ٢٠٢١)، (الشرق الأوسط أونلاين، ٢٠٢١). كما استضافت تركيا عدد من المؤتمرات التي كان الهدف منها النهوض بواقع دول القرن الافريقي سياسيا ودعم الاستقرار فيها، وبرز مثال على ذلك الجهد التركي لدعم الاستقرار في الصومال، اذ تبنت انقرة دعم الصومال اقليميا ودوليا من خلال عقد عدد من المؤتمرات كان اولها في اسطنبول عام ٢٠١٠ تلاها مؤتمر اخر عام ٢٠١٢ بهدف حشد الدعم الدولي لحكومة الصومال ودعم المصالحة الوطنية، وفي عام ٢٠١٥ استضافت اسطنبول مؤتمر (اعادة مستقبل الصومال) بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة وبحضور ٥٧ دولة و ١١ منظمة دولية (عواد، ٢٠١٨، ٨٢).

٢- **البعد الاقتصادي:** لا يخفى على احد من ترابط السياسة بالاقتصاد، لذا فان تركيا عملت على تدعيم الجوانب السياسية في دول القرن الافريقي لإيجاد بيئة مستقرة توفر مناخ مناسب لإقامة علاقات اقتصادية واستثمارية واعدة مع هذه الدول خاصة وان هذه الدول تملك موارد اقتصادية كبيرة وموقع استراتيجي وايدي عاملة لكنها في الوقت ذاته

تعاني من تخلف البنى التحتية وقلة الخبرات في مجال الصناعة والتكنولوجيا، وبالنسبة للاستثمارات عملت الحكومة التركية على تحفيز الاستثمارات خصوصا في قطاعات مهمة مثل التعدين والاتصالات والمصارف، والبنى التحتية المهمة (حامد، ٢٠١٦). فمع اثيوبيا تبلغ قيمة التبادل التجاري (٦٥٠) مليون دولار في عام ٢٠٢٠ وتعد تركيا ثاني اكبر المستثمرين في اثيوبيا بعد الصين اذ تبلغ قيمة الاستثمارات التركية " ٢,٥ " مليار دولار وتبلغ عدد الشركات التركية في اثيوبيا قرابة (٣٥) شركة، يعمل فيها الاف العمال الاثيوبيين وتعمل في السوق الاثيوبية شركات تركية كبرى مثل " BME " للكابلات " Ayka Addis " للنسيج، وفي تصريح للسفير التركي في اديس ابابا (فاتح اولوصوي) قال " ان اثيوبيا هي رابع اكبر الشركاء لتركيا في منطقة افريقيا وجنوب الصحراء في استقبال الاستثمارات، ونسعى لجعلها الاولى " واضاف بان بلاده حريصة على تعزيز التعاون مع اثيوبيا في المجالات التجارية والاستثمارية خاصة مع القطاع الخاص التركي، ولدعم جهود الحكومة التركية في هذا الجانب فقد زار وفد من المستثمرين الاتراك مكون من ٢٣ عضو اديس ابابا والتقى بالرئيس الاثيوبي (مولاتو تشومي) الذي دعا بدوره الى زيادة الاستثمارات التركية واعدا باستمرار الدعم الحكومي لها. ومن أبرز الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين، التعاون في مجال توليد الطاقة الكهربائية في سد النهضة، كما نفذت الشركات التركية مشاريع لبنى تحتية اهمها خط سكة حديد يربط بين شمال وجنوب اثيوبيا، ولأجل رفع مستوى الاستثمار فقد منحت الحكومة الاثيوبية تركيا ارض لمدة ٩٩ عاما لغرض اقامة مجمع للشركات التركية العاملة في افريقيا (عواد، ٢٠١٨، ٥٤).

اما جيبوتي، فان الحكومة التركية توليها اهمية خاصة تنبع من موقعها الجغرافي الذي يؤهلها لتكون مركزا للصادرات التركية وبوابة تجارية للعديد من الدول الافريقية داخل القارة مثل (اثيوبيا، اوغندا، رواندا)، وقد ات هذه الاهمية منذ استضافة تركيا للقمّة الافريقية عام ٢٠٠٨، اذ شهدت هذه القمة تأسيس " منتدى الاعمال التركي - الجيبوتي "، وتشير الاحصائيات التركية الى ان حجم الصادرات التركية الى جيبوتي

بلغت قرابة (٩٦) مليون دولار مقابل (١١٤) ألف دولار قيمة صادرات جيبوتي الى تركيا، اما قيمة الاستثمارات التركية في جيبوتي فقد بلغت (١٣٠) مليون دولار اغلبها في مشاريع انشائية، ولغرض توثيق التعاون في المجال الاقتصادي، فقد اتفق البلدان على انشاء منطقة اقتصادية حرة لتركيا في جيبوتي بعد ان منحت الاخيرة تركيا منطقة بمساحة (٥) مليون متر مربع وتم المصادقة عليها في تشرين الثاني عام ٢٠١٥، الامر الذي ادى الى رفع عدد الشركات العاملة في جيبوتي من شركتين الى (٢٠٠) شركة كما ساهم في زيادة الاستثمارات التركية في مجالات الطرق السريعة وسكك الحديد والموانئ لتأمين وصول البضائع التركية بشكل اكثر سهولة وسرعة، اذ ستؤمن هذه المنطقة الاقتصادية الحرة وصول البضائع والسلع التركية الى حوالي (٢٠٠) مليون مستهلك في عموم قارة افريقيا (الدابولي، ٢٠١٩).

بالنسبة للصومال فهو يمثل الثقل الاقتصادي الاكبر لتركيا في القرن الافريقي، وتتركز الاستثمارات التركية في الصومال في قطاعات حيوية، وعقدت من اجل ذلك عدة مؤتمرات اقتصادية كان اولها " المؤتمر التجاري الصومالي " عام ٢٠١٣ كما تم عقد عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين بلغ عددها حتى عام ٢٠١٨ (١٤) اتفاق ومذكرة تفاهم لدعم الاستثمارات التركية التي بلغت (١٠٠) مليون دولار عام ٢٠١٨ منها توقيع عقد مع شركة البيرق (Bayrak) لإعادة بناء وصيانة ميناء مقديشو واستثماره لمدة ٢٠ عام ابتداءً من عام ٢٠١٥، وتقسم عوائد الميناء بين الدولتين بنسبة (٥٥٪ للحكومة الصومالية و ٤٥٪ لشركة البيرق التركية) في حين حصلت شركة (فافوري) التركية عام ٢٠١٣ على عقد تطوير وإدارة مطار مقديشو المعروف " مطار ادم عثمان عبدالله الدولي " وينص عقد الاستثمار على تجهيز المطار بمعدات الملاحة الجوية (Siradag, 2017). كما تم توقيع اتفاقية تولت بموجبها هيئة تركية تطوير نظام التعليم في الصومال لمدة ٤٩ عام، فضلا عن مشاريع لترميم مقرات حكومية لتأسيس الاكاديمية البحرية الصومالية في العاصمة مقديشو، وبناء وتشغيل لأكبر مجمع طبي في مقديشو، من جهة اخرى أصبح الصومال المستورد الرئيسي للبضائع التركية من

المواد الانشائية والمعدات الطبية والاجهزة الكهربائية والملابس، وقفز الميزان التجاري بين البلدين من (٥) مليون دولار عام ٢٠١٠ الى (١١٥) مليون دولار عام ٢٠١٨ (فضل الله، ٢٠٢١، ٣٢٢٣).

٣- **البعد الانساني:** يمثل البعد الانساني عنوان التدخل لتركيا في منطقة القرن الافريقي عبر قوتها الناعمة، وبشكل يوفر لتركيا قبولاً في دول المنطقة اذ ان هذا البعد يمس حياة مواطني هذه الدول التي انهكها الفقر والحروب، اذ ساهمت في دعم عمليات الاغاثة لمتضرري الحروب والمجاعات اثناء الكوارث الطبيعية او الحروب والصراعات، كذلك عن طريق تنفيذ مشاريع انمائية من خلال عدد من المؤسسات يأتي على رأسها (الوكالة التركية للتعاون والتنسيق تيكا TIKAT) والتي تملك مكاتب في الصومال واثيوبيا الا ان اعمالها في الاخيرة اقتصرت على الاغاثة في اعقاب الكوارث الطبيعية، كما حدث خلال ازمة الجفاف عام ٢٠١٤، ولها اعمال في مجالات احياء التراث الاسلامي في اثيوبيا منها انشاء مسجد كبير في منطقة نجاشي ضم قبر ملك الحبشة (الملك النجاشي) (عواد، ٢٠١٨، ٥٥).

اما النصيب الاكبر من المساعدات الانسانية فكانت من حصة الصومال اذ تنشط فيه فضلا عن (تيكا) مؤسسات اخرى منها " مؤسسة الشؤون الدينية " والهلال الاحمر التركي (مؤسسة الاغاثة الانسانية IHH)، ووكالة " كيزيلاي "، فقد قدر حجم المشاريع التي اهلتها ونفذتها " وكالة تيكا التركية " في الصومال بين عامي (٢٠١١ - ٢٠١٨) بقرابة (٥٠٠) مليون دولار، وتجدر الاشارة الى ان تركيا تحتل المرتبة الرابعة بين الدول في مجال الاغاثة والمساعدات الانسانية والمركز الثالث بين الدول المانحة للصومال، وشملت المساعدات ترميم وبناء المستشفيات وبناء مخيمات وملاجئ للأيتام، وانشاء (١٠٠٠٠) وحدة سكنية (Loon, 2022, 95)، كما قدم الهلال الاحمر التركي مشاريع ومساعدات انسانية بقيمة ٨ مليون دولار، لم تكن مؤسسات الاغاثة هي الجهات الوحيدة العاملة في المجال الانساني بل شاركتها مؤسسات وجهات حكومية (وزارة الخارجية، وزارة الصحة، وزارة الدفاع وغيرها) وقد نجحت تركيا في تنسيق جهود هذه المؤسسات

مما ساهم في نجاح تركيا بشكل ملفت في هذا المجال واجادت استخدام القوة الناعمة، بشكل انعكس على مقبوليتها في دول القرن الافريقي ووفر لهل التغلغل في بقية المجالات (فضل الله، ٢٠٢١، ٣٢٢٤).

٤- **البعد العسكري:** يمثل هذا البعد القوة الصلبة لتركيا في القرن الافريقي ويهدف الى موازنة القوى الموجودة في المنطقة والتي تتنافس ليكون لها وجود عسكري في هذه البقعة الاستراتيجية، كما ان تركيا تنتظر الى وجودها العسكري في القرن الافريقي على انه يمثل نقطة ضغط في العديد من الملفات في المنطقة.

ابرز مظاهر الوجود العسكري التركي في منطقة القرن الافريقي يتمثل في إقامة اول قاعدة العسكرية وهي قاعدة (تركسوم) في الصومال، ولهذه القاعدة اهمية بارزة كونها تقع عند خليج عدن بوابة القرن الافريقي، كما انها تشكل مع القاعدة العسكرية التركية في قطر وجوداً تركيا في الممرات المائية المهمة من الخليج العربي الى البحر الاحمر، تم انشاء هذه القاعدة بناءً على اتفاقية عسكرية بين البلدين في كانون الاول ٢٠١٢، بموجبها اعطت الحكومة الصومالية تركيا ارض بمساحة (٤٠٠ هكتار) على بعد ٢ كم من العاصمة مقديشو على ان تضم ثلاث مدارس للتدريب ومخازن للأسلحة والذخيرة، وتعهد الجانب التركي بإعادة تأهيل الجيش الصومالي، وبلغت كلفة انشاء قاعدة تركسوم (٥٠) مليون دولار وتم افتتاحها عام ٢٠١٧ بحضور قائد اركان الجيش التركي (خلوصي اكار) ورئيس الوزراء الصومالي (حسن علي خيرى)، وتضم القاعدة (١٥٠٠) جندي تركي وتتسع لتدريب (١٠٠٠٠) جندي صومالي، اما القاعدة التركية الثانية فقد تم انشائها في جيبوتي عام ٢٠١٧ بموجب اتفاق بين الجانبين (Alaranta, 2020, 7)، (محمد، ٢٠٢٢)

وتجدر الإشارة الى ان القوات البحرية التركية متواجدة في البحر الاحمر منذ عام ٢٠٠٩ بموجب تفويض من البرلمان التركي لنشر قوات بحرية لمكافحة القرصنة، وبناءً على هذا التفويض انضمت تركيا الى فرقة العمل متعددة الجنسيات لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال (CTF151) ومنذ ذلك التاريخ تحتفظ تركيا بأسطول بحري في

البحر الاحمر وخليج عدن وبحر العرب وقد تم تجديد مهام هذه القوات سنويا لتسع مرات حتى عام ٢٠١٧ (فضل الله، ٢٠٢١، ٣٢٣٠).

من جهة اخرى فان دول القرن الافريقي تعد سوقا مهمة للسلاح والصناعات العسكرية التركية التي شهدت تطور ملحوظ في الاعوام الاخيرة، واثبتت كفاءتها في العديد من الازمات، اذ تدعم تركيا الصومال بمعدات عسكرية يتم التدريب عليها في القاعدة العسكرية في الصومال واهمها البندقية الهجومية (MBT76) وهي سلاح تركي الصنع تم انتاجه عام ٢٠١٥ تستخدمه تركيا ضد حزب العمال الكردستاني (pkk)، وقد استلمت الصومال (٤٥٠) قطعة منه، وتتميز هذه البندقية بدقة اصابتها للهدف على بعد (٨٠٠) متر وبعدد اطلاقاتها التي تبلغ (٦٥٠) اطلاقا في الدقيقة، كما زودت تركيا الصومال بطائرات مسيرة نوع (بيرقدار TB2) التي تتميز بقدرتها على حمل جميع انواع الذخيرة وبارتفاع يصل الى (٣٨٠٠٠) قدم لغرض استخدامها في الحرب على الارهاب والتهديدات الامنية التي يشهدها الصومال (عبد الله، ٢٠١٨).

اما مع اثيوبيا فقد وقعت تركيا عدد من الاتفاقيات العسكرية اثناء زيارة الرئيس الاثيوبي (أبي أحمد) الى انقرة في ١٨ اب ٢٠٢١ والتي عدت نقطة انعطاف مهمة في علاقات البلدين، وبموجب هذه الاتفاقيات قفزت الصادرات العسكرية التركية الى اثيوبيا وفق بيانات مؤسسة الصناعات الدفاعية التركية من (٢٣٤) الف دولار عام ٢٠٢٠ الى (٦٠٩٤) مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢١، كما تم خلال هذه الزيارة الاتفاق على تزويد الجيش الاثيوبي بالطائرات المسيرة التركية ضمن برنامج يشرف عليه مدير المخابرات العامة الاثيوبية، وتشير التقارير الى استخدام الحكومة الاثيوبية لهذه الطائرات في حربها ضد قوات التigre (Mosley, 2021).

من جهة اخرى فان توفير الدعم العسكري لدول القرن الافريقي التي تشهد اضطرابات وحركات مسلحة يساهم في دعم الاستقرار ويوفر بيئة مناسبة للاستثمارات والمصالح التركية.

خاتمة واستنتاجات:

شكل الوجود التركي في منطقة القرن الافريقي تطبيقا عمليا لرؤية حزب العدالة والتنمية الحاكم القائمة على ايجاد مناطق نفوذ خارج الإطار التقليدي لدور السياسة الخارجية التركية، والعمل على اظهار تركيا كقوة اقليمية فاعلة في محيطها القريب والبعيد، وقد استطاعت تركيا تحقيق هذا النجاح عبر جملة من الادوات وفي شتى المجالات، وقد خلصت البحث الى جملة من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالآتي:

١-وظفت تركيا كل ادواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والانسانية في دول القرن الافريقي مستغلة ضعف وهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية في وقت كان العالم باسره منشغل بأحداث الربيع العربي.

٢-استفادت تركيا من تقدمها في مجالات البنى التحتية والتكنولوجيا لتقديم نفسها كنموذج لدول القرن الافريقي التي تعاني من تخلف وتراجع اقتصادها وبنيتها التحتية، وفي المقابل حصلت تركيا على استثمارات مهمة في قطاعات حيوية في هذه الدول.

٣-شكلت منطقة القرن الافريقي سوقا استهلاكية مفتوحة للبضائع والسلع التركية، فضلا عن كونها سوقا جديدة وواعدة للصناعات العسكرية التركية.

٤-شكلت القواعد العسكرية التركية أبرز مظاهر التواجد التركي في المنطقة، فهي من جهة مصدر لحماية مصالحها في هذه المنطقة ومن جهة اخر مرتكز للتواجد العسكري، فضلا عن كونها تشكل ورقة ضغط تركية ضد دول الخليج ومصر.

٥-في ظل التنافس الاقليمي والدولي التي تشهدها منطقة القرن الافريقي التي تشكل مدخل البحر الاحمر والمواجهة لدول الخليج والقريبة من مصر، فانه صبح من الضرورة ان تكون هناك سياسة عربية موحدة تأخذ على عاتقها وضع استراتيجية واضحة المعالم والاهداف لمساندة دول القرن الافريقي ومنع اي خطر يهدد أمن المنطقة العربية.



المصادر والمراجع

١. العربية

البكش. ش. (تموز ٢٠٢١). تحد مزدوج... الدور التركي وانعكاساته على أمن القرن الأفريقي والبحر الأحمر *The Turkish Role and its Implications for the Security of the Horn of Africa and the Red Sea*. المرصد المصري.

<https://marsad.ecss.com.eg/58616/>

الحفيان. ن. ومصليحي. أ. (أيلول، ٢٠٢٠). القرن الإفريقي في ظل التنافس الولي والإقليمي المصري للدراسات (تقارير سياسية).

الدابولي. م. (آذار، ٢٠١٩). ابعاد الوجود التركي-القطري في جيبوتي *The Dimensions of the Turkish-Qatari Presence in Djibouti*. مركز الفارس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية.

<https://pharostudies.com/?p=3182>

الدبس. ن. ع. (٢٠٢٠). الوجود الخليجي في القرن الافريقي *Gulf Presence in the Horn of Africa*. مركز اركان للدراسات والابحاث والنشر.

<https://www.arkansrp.com/studies/86.pdf>

الدسوقي. ح. ه. (آذار، ٢٠٢٢). التمدد التركي في منطقة القرن الافريقي في ظل الانحسار الغربي *Turkish Expansion in the Horn of Africa as the West Retreats*. المركز الديمقراطي العربي.

<https://democraticac.de/?p=80410>

السعيد. س. ع. ع.، وعبد الكريم. م. (٢٠١٩). التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الافريقي - شرق افريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط *International and Regional Competition in the Horn of Africa-East Africa and its Implications for Security in the Middle East*. مجلة تكريت للعلوم السياسية. عدد خاص بالمؤتمر الثالث.

الشرق الأوسط أونلاين. (٢٠٢١). اردوغان يعرض على حليفه أبي أحمد التوسط لإحلال السلام في اثيوبيا *Erdogan offers ally Abiy Ahmed to broker peace in Ethiopia*

<https://middle-east-online.com/>

الصياد. أ. ج. (أيار، ٢٠٢٠). التغلغل الإسرائيلي في افريقيا *Israeli Penetration in Africa*. المركز الديمقراطي العربي.

الطويل. أ. (نيسان، ٢٠١٨). مسارات تهديد الأمن العربي في جنوب البحر الأحمر *Threats to Arab security in the Southern Red Sea*. مجلة السياسة الدولية. (٥٣). ٢١٢.

ابتدون. أ. (آذار، ٢٠١٩). فرنسا والقرن الأفريقي: إعادة التوضع والتحالفات ورهانات المستقبل *France and the Horn of Africa: Repositioning, Alliances and Future Stakes*. تقارير مركز الجزيرة للدراسات.

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190325065530678.html>

ابتدون. أ. (تشرين الأول، ٢٠٢١). مستقبل التوضع التركي في القرن الأفريقي: سباق إقليمي متغير *The Future of Turkish positioning in the Horn of Africa: A Changing Regional Race*. (ورقة تحليلية) مركز الجزيرة للدراسات.

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5153>

أنور. ن. ف. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا *Turkish Foreign Policy Toward Africa*. مجلة السياسة الدولية. (٥٥). ٢١٩.

https://www.researchgate.net/publication/325370509_alsyast_alkharjyt_altrkvt_aljdydt_atjah_afryqva

جاويش. م. ص. (أيلول، ٢٠٢١). جيوبولتيك القرن الأفريقي: الأهمية والأبعاد *Geopolitics of the Horn of Africa: Significance and dimensions*. دراسات سياسية. المعهد المصري للدراسات.

جيا. إ. أ. وعباس. ح. ر. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). التنافس الإقليمي على منطقة القرن الأفريقي *Regional Competition for the Horn of Africa*. مجلة دراسات دولية. ٨٠.

حامد. ه. ع. (كانون الأول، ٢٠١٦). العلاقات الاثيوبية- التركية: الواقع والاتفاق *Ethiopian-Turkish Relations, Reality and Prospects*. المعهد المصري للدراسات.

<https://eipss-eg.org/>

سعيد. ك. (نيسان، ٢٠١٨). دوافع وادوات الدور التركي في إفريقيا *Turkey's Role in Africa: Motivations and Tools*. مجلة السياسة الدولية. (٥٣). ٢١٢.

<https://www.siyassa.org.eg/News/15599.aspx>

شهود. ن. ع. (نيسان، ٢٠١٨). عسكرة التنافس الدولي والإقليمي في القرن الأفريقي *The Militarization of International and Regional Competition in the Horn of Africa*. مجلة السياسة الدولية. (٥٣). ٢١٢.

<https://www.siyassa.org.eg/News/15594.aspx>



عادل. م. (٢٠١٠). النزاعات في منطقة القرن الأفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مع التركيز على السودان والصومال) *Conflicts in the Horn of Africa in the post-Cold War era (with a focus on Sudan and Somalia)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

عبد الله. أ. م. س. (حزيران، ٢٠١٨). التوجه التركي تجاه الصومال *Turkey's Approach to Somalia*. المركز الديمقراطي العربي.

https://democraticac.de/?p=54643#google_vignette

عثمان. ع. ع. (١٩٩٢). القرن الأفريقي – التاريخ *The Horn of Africa - History and Geopolitics*. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية. (٤). جامعة قطر.

<http://hdl.handle.net/10576/8440>

عواد. ط. ع. أ. (٢٠١٨). السياسة التركية تجاه القرن الأفريقي (الصومال نموذجاً) *Turkish Policy towards the Horn of Africa (Somalia as an Example)*. رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الأزهر غزة.

عياد. إ. (تموز، ٢٠٢١). الأمن الجيوسياسي للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة، الافاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية *The Horn of Africa's Geopolitical Security and Power Dynamics, Future Prospects for Geopolitical Reshaping*. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف. (١٢). ١١.

عياد. ن. (آذار، ٢٠١٧). تصاعد النفوذ الاماراتي المتنامي في الصومال *UAE's Growing Influence in Somalia*. المركز الديمقراطي العربي.

<https://democraticac.de/?p=44778>

كلاع. ش. (تشرين الأول، ٢٠٢١). التواجد الصيني في شرق افريقيا: الدوافع، الفرص والتحديات *The Chinese Presence In East Africa: Motivations, Opportunities And* المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية. (٥). ٢.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/164442>

كيطان. أ. ي. (أيلول، ٢٠٢٠). المياه الدافئة والمواجهة الساخنة: الصراع التركي- اليوناني شرق المتوسط *Warm Waters and Hot Confrontation: The Turkish-Greek Conflict in the Eastern Mediterranean*. سلسلة تقدير موقف. مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية. جامعة النهريين. بغداد.

<https://www.alnahrain.iq/post/553>

فريد. س. م. (نيسان، ٢٠١٨). الصراع الاقتصادي على القرن الأفريقي ... جيبوتي أنموذجاً
The economic conflict over the Horn of Africa... Djibouti as an example
مجلة السياسة الدولية. (٥٣). ٢١٢.

<https://www.siyassa.org.eg/News/15588.aspx>

فضل الله. ش. م. (٢٠٢١). تركيا في إفريقيا: السعي نحو تحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية
(العلاقات التركية- الصومالية نموذجاً ٢٠١١-٢٠١٧) *Turkey in Africa: The Pursuit of Strategic and Economic interests (Turkish-Somali Relations as a Model of Strategic and Economic interests)* (2011-2017). مجلة كلية اللغة العربية بآيتاي البارود. ٣٤.

<https://doi.org/10.21608/jlt.2021.175252>

محمد. ش. (نيسان، ٢٠٢٢). سياسات تركيا في ظل التنافس الإقليمي على الصومال *Turkey's Politics-DZ. Policies in Light of Regional Competition over Somalia*

٢. الأجنبية

Alaranta. T. (2020). Turkey in Africa: Chasing markets and power with a Neo-Ottoman Rhetoric. *Finnish Institute of International Affairs*. 280.

https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/2020/04/bp280_turkey-in-africa.pdf

Czerep. J. (2018). Competition between Regional powers on the Horn Africa. *The Polish Institute of International Affairs. (PISM)*. (75). 1146.

[https://pism.pl/publications/Competition between Regional Powers on the Horn of Africa](https://pism.pl/publications/Competition%20between%20Regional%20Powers%20on%20the%20Horn%20of%20Africa)

HABIYAREMYE. A. & OĞUZLU. T. (2014). Engagement with Africa: Making Sense of Turkey's Approach in the Context of Growing East-West Rivalry. *Uluslararası İlişkiler Akademik Dergi*. (11). 41.

<https://www.ir-journal.com/storage/media/3318/01HBS88GC6560Z56XE9Z5XZC6C.pdf>

Loon. F. V. (2022). Middle-Power Aid Rivalry in the Horn of Africa: A Comparative Study of Emirati and Turkish Foreign Aid Policy in Somalia. *Journal of Indo-Pacific Affairs*.

<https://www.airuniversity.af.edu/JIPA/Display/Article/3048512/middle-power-aid-rivalry-in-the-horn-of-africa-a-comparative-study-of-emirati-a/>

Mosley. J. (2021). Turkey and The Gulf states in The Horn of Africa: Fluctuating Dynamics of Engagement, Investment and Influence, Rift Valley Institute.

<https://riftvalley.net/events/turkey-and-gulf-states-horn-africa>

Siradag, A. (2017). Turkish – Somali Relation: Changing State Identity and Foreign Policy. Sarajevo Journal of Social Sciences. (2). 2.

DOI: https://www.researchgate.net/publication/318121878_TURKISH-SOMALI_RELATIONS_CHANGING_STATE_IDENTITY_AND_FOREIGN_POLICY